

إرشاد المتقين

إلى أن المسائل الفقهية الخلافية إذا صارت من
شعارات أهل البدع؛ فإنها تنتقل وتكون من
جملة مسائل أصول الدين

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأشرقي

حفظه الله وتعالى

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ، عَلَى أَنَّ أُمَّةَ الْحَدِيثِ فِي الْأَمْصَارِ يَذْكُرُونَ بَعْضَ
الْمَسَائِلِ فِي الْفُرُوعِ الْخِلَافِيَّةِ فِي عَقَائِدِهِمْ، الَّتِي تَسْتَدِلُّ بِهَا الْفِرْقُ الضَّالَّةُ عَلَى
عِبَادَاتِهِمُ الْبَاطِلَةَ، وَمَذَاهِبِهِمُ الْفَاسِدَةَ، لِأَنَّهَا أَصْبَحَتْ مِنْ جُمْلَةِ مَسَائِلِ أُصُولِ
الدِّينِ، الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا أَهْلُ السُّنَّةِ، عَنِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ.

إِزْشَارُ الْمُتَّقِينَ

إِلَى أَنَّ الْمَسَائِلَ الْفَقْهِيَّةَ الْخِلَافِيَّةَ إِذَا صَارَتْ مِنْ
شِعَارَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَإِنَّهَا تَنْتَقِلُ وَتَكُونُ مِنْ
جُمْلَةِ مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

إرشاد المتقين

إلى أن المسائل الفقهية الخلافية إذا صارت من
شعارات أهل البدع؛ فإنها تنتقل وتكون من
جملة مسائل أصول الدين

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَسْأَلَةَ تَارِكِ الصَّلَاةِ، قَدْ أَصْبَحَتْ مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ،
فَانْتَقَلَتْ مِنَ الْفُرُوعِ إِلَى الْأُصُولِ^(١)، لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ شِعَارِ الْمُرْجِئَةِ قَدِيمًا
وَحَدِيثًا، وَاسْتَدْنَا لَهَا بِهِذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى إِرْجَائِهَا، وَكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْجَهْرِ
بِالْبُسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ، حَيْثُ صَارَتْ مِنْ شِعَارَاتِ الرَّافِضَةِ، فَأَدْخَلَهَا السَّلْفُ فِي
الْإِعْتِقَادِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَغَيْرِهَا

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ السَّلْفَ أَيْمَّةَ الْحَدِيثِ قَدْ أَدْخَلُوا مَسْأَلَةَ: الْجَهْرِ بِالْبُسْمَلَةِ -
وَهِيَ: مِنْ مَسَائِلِ الْفِقْهِ - فِي أُمُورِ الْعَقِيدَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ شِعَارَاتِ:
«الرَّافِضَةِ»، وَاسْتَدَلَّتْ لَهَا بِالْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ، وَكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ: «الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ»،
صَارَتْ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ.

* كَمَا أَدْخَلَتْ مَسْأَلَةَ: تَارِكِ الصَّلَاةِ، فِي أُمُورِ الْعَقِيدَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي كُتُبِ أَهْلِ
الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ اللَّالِكَايْنِيُّ فِي «شَرْحِ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»،
وَالْإِمَامُ ابْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ»، وَالْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى»،

(١) فَكَانَ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ فِي الْأَمْصَارِ: يَعُدُّونَ حُكْمَ تَارِكِ الصَّلَاةِ مِنْ جُمْلَةِ مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ، الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا
أَهْلُ السُّنَّةِ، عَنِ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

وَالْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ»، وَالْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ»^(١)، وَالْإِمَامُ ابْنُ أَبِي
 الْخَيْرِ فِي «الْإِنْتِصَارِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ الْقَدْرِيَّةِ الْأَشْرَارِ»، وَغَيْرِهِمْ.
 * وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرْجِيَّةَ: بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا تَسْتَدِلُّ عَلَى قَوْلِ «الْإِرْجَاءِ الْخَبِيثِ»
 بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاسْتِدْلَالِهِمْ عَلَى مَسْأَلَةٍ: تَارِكِ الصَّلَاةِ.
 * وَلِهَذَا السَّبَبِ مِنَ «الْمُرْجِيَّةِ»، أَدْخَلَ السَّلَفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْأُصُولِ،
 وَتَكَلَّمُوا فِيهَا فِي كُتُبِ الْإِعْتِقَادِ؛ لِلرَّدِّ عَلَى: «الْمُرْجِيَّةِ» كُلِّهَا.
 قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٩٠): (أَنَّ الْمُنَافِقِينَ
 أَحْسَنُ حَالًا مِنَ «الْمُرْجِيَّةِ»، لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ جَحَدُوا الْعَمَلَ، وَعَمَلُوهُ.
 وَالْمُرْجِيَّةُ: أَقْرَأُوا بِالْعَمَلِ بِقَوْلِهِمْ، وَجَحَدُوهُ بِتَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ، فَمَنْ جَحَدَ شَيْئًا،
 وَأَقْرَبَهُ بِلِسَانِهِ، وَعَمَلَهُ بِبَدَنِهِ أَحْسَنُ حَالًا مِمَّنْ أَقْرَبَ بِلِسَانِهِ، وَأَبَى أَنْ يَعْمَلَهُ بِبَدَنِهِ.
 فَالْمُرْجِيَّةُ: جَاحِدُونَ لِمَا هُمْ بِهِ مُقَرَّرُونَ، وَمُكَدِّبُونَ بِمَا هُمْ بِهِ مُصَدِّقُونَ؛ فَهُمْ
 أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَيَحِلُّ لِمَنْ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ دَلِيلِيهِ؛ فَمَا أَضَلَّ سَبِيلَهُ،
 وَأَكْسَفَ بَالَهُ، وَأَسْوَأَ حَالَهُ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «الْإِعْتِقَادَ» لِلْإِلْكَاثِيِّ (ج ٤ ص ٨١٦)، وَتَعْظِيمَ قَدْرِ الصَّلَاةِ؛ بَابُ: ذِكْرُ إِفْخَارِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، لِابْنِ
 نَصْرِ (ج ١ ص ٨٧٣ و ٩٣٩)، وَ«الْإِبَانَةَ الْكُبْرَى» لِابْنِ بَطَّةٍ (ج ٢ ص ٧٧٨ و ٧٨١ و ٧٨٩ و ٧٩٠)، وَ«الشَّرِيعَةَ»
 لِلْأَجْرِيِّ (ج ٢ ص ٦٤٤ و ٦٥٤)، وَ«الْإِيمَانَ»؛ بَابُ: ذِكْرُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاعِ الزَّكَاةِ، وَتَارِكِ الصَّلَاةِ يَسْتَحِقُّ
 اسْمَ الْكُفْرِ، لِابْنِ مَنْدَه (ج ١ ص ٣٨٢ و ٣٨٣)، وَ«الْإِنْتِصَارَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ الْقَدْرِيَّةِ الْأَشْرَارِ» لِابْنِ أَبِي
 الْخَيْرِ الْعُمَرَانِيِّ (ج ٣ ص ٧٥٣).

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنَدَةَ رحمته فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ١ ص ٣٨٢)؛ ذِكْرُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاعَ الزَّكَاةِ، وَتَارِكَ الصَّلَاةِ: يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْكُفْرِ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رحمته فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٥٤): (يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ، فَلَا إِيْمَانَ لَهُ، وَلَا إِسْلَامًا، وَقَدْ سَمَّى اللهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ فِي كِتَابِهِ: إِيْمَانًا). اهـ

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٨٨٤)؛ بَابُ: الْقَوْلِ فِي الْمُرْجِيَّةِ، وَمَا رُوِيَ فِيهِ، وَإِنْكَارِ الْعُلَمَاءِ لِسُوءِ مَذَاهِبِهِمْ.

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رحمته فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٢ ص ٦٤٤)؛ بَابُ: ذِكْرِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ.

وَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: (قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ: حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَّةِ يَنْفَعُنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، فَإِذَا وَقَفْتُ بَيْنَ يَدَيْ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَسَأَلَنِي عَنْهُ، فَقَالَ لِي: مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ هَذَا؟ قُلْتُ: يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهِذَا الْحَدِيثِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَخَذْتُهُ عَنْهُ، فَأَنْجُو أَنَا، وَتَوَّأخِذْ أَنْتَ.

فَقَالَ: يَا شُعَيْبُ هَذَا تَوْكِيدٌ، وَأَيُّ تَوْكِيدٍ، اكْتُبْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.
الْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ...

(١) فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنَدَةَ رحمته: أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْكُفْرِ، وَمَقْصُودُهُ: تَارِكِ الصَّلَاةِ تَكَاسُلاً، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، لِأَنَّهُ هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

يَا شَعِيبُ بْنُ حَرْبٍ: لَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ حَتَّى تَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ دُونَ خَلْعِهِمَا أَعْدَلُ عِنْدَكَ مِنْ غَسْلِ قَدَمَيْكَ.

يَا شَعِيبُ بْنُ حَرْبٍ: وَلَا يَنْفَعُكَ مَا كَتَبْتُ حَتَّى يَكُونَ إِخْفَاءُ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ عِنْدَكَ مِنَ الْجَهْرِ بِهَا (...).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٥١)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٤ ص ٨١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْفَضْلِ شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّاجِحَانَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ الْمُؤَصِّلِيُّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٥٣٩ وَ ٥٤٠) مِنْ وَجْهِ آخَرَ.
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «تَذَكِرَةِ الْحَفَاطِ» (ج ١ ص ٢٠٧): (وَهَذَا ثَابِتٌ عَنِ سُفْيَانَ).

وَأَقْرَهُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٢ ص ٥٤).
وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ٢٧٣)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٨٠)، وَابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمُغْنِي» (ج ١ ص ٣٦٠).

قُلْتُ: وَأَدْخِلْتَ مَسْأَلَةَ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ فِي أُمُورِ الْعَقِيدَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ سُفْيَانَ رحمته، وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي الْإِعْتِقَادِ مِنْ بَابِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ، وَهَجَرَ شِعَارَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ الرَّافِضَةَ تَرَى الْجَهْرَ بِالْبَسْمَلَةِ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَأَكْذَبِ الطَّوَائِفِ، فَوَضَعُوا فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ، وَغَالِبُ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ يَجِدُ فِي

رُوتَهَا مَنْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّشْيِيعِ، فَصَارَ الْجَهْرُ بِهَا: مِنْ شَعَارِ الرَّوَافِضِ، وَهَجْرُ شَعَارَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الدِّينِ، حَتَّى كَانَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١)، أَحَدَ أَعْيَانِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: يَتْرُكُ الْجَهْرَ بِهَا، وَهُوَ يَقُولُ: الْجَهْرُ بِهَا صَارَ مِنْ شَعَارِ الرَّوَافِضِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «الْبِنَايَةِ» (ج ٢ ص ٢٣٣): (وَإِنَّمَا كَثُرَ الْكَذِبُ فِي أَحَادِيثِ الْجَهْرِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَأَصْحَابِهِ: لِأَنَّ الشَّيْعَةَ تَرَى الْجَهْرَ، وَهُمْ أَكْذَبُ الطَّوَائِفِ، فَوَضَعُوا فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ بِنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَحَدَ أَعْيَانِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: يَتْرُكُ الْجَهْرَ بِهَا، وَهُوَ يَقُولُ: الْجَهْرُ بِهَا صَارَ مِنْ شَعَارِ الرَّوَافِضِ.

* وَغَالِبُ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ يَجِدُ فِي رُوتِهَا مَنْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّشْيِيعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٢ ص ٤٢٣): (وَإِنَّمَا كَثُرَ الْكَذِبُ فِي أَحَادِيثِ الْجَهْرِ؛ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ تَرَى الْجَهْرَ، وَهُمْ أَكْذَبُ الطَّوَائِفِ، فَوَضَعُوا فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ لَبَسُوا بِهَا عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ؛ وَلِهَذَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أُمَّةِ السُّنَّةِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، كَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ مِنَ السُّنَّةِ «الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»، وَتَرَكَ الْجَهْرَ بِالْبَسْمَلَةِ»، كَمَا يَذْكُرُونَ: «تَقْدِيمَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ: «شَعَارِ الرَّوَافِضَةِ».

(١) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، الْقَاضِي الْفَقِيهُ الْبَغْدَادِيُّ، أَحَدُ أُمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ، مِنْ أَصْحَابِ أُلُجُوهِ، صَنَّفَ «التَّعْلِيقَ الْكَبِيرَ عَلَى مُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ»، وَكَانَ مُعَظَّمًا عِنْدَ السَّلَاطِينِ فَمَنْ دُونَهُمْ.

أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْسُّبْكِيِّ (ج ٣ ص ٢٥٦)، وَ«الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١١ ص ٣٠٤)، وَ«طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ قَاضِي (ج ١ ص ١٢٦)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٧ ص ٢٩٨).

وَلِهَذَا ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ بِنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِلَى تَرْكِ الْجَهْرِ بِهَا، قَالَ: لِأَنَّ الْجَهْرَ بِهَا صَارَ مِنْ شِعَارِ الْمُخَالِفِينَ). اهـ
 وَقَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَى الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا»؛ لِأَنَّ فِيهِ مُخَالَفَةَ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الرَّافِضَةِ، الَّذِينَ لَا يَرُونَ شَرْعِيَّةَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَهَذَا اعْتِقَادُ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ رحمته الله.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٤٤): (وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ؛ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ، يَكُونُ بَاطِلًا.
 * بَلْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، أَقْوَالٌ خَالَفَهُمْ فِيهَا بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَوَافَقَهُمْ بَعْضُ، وَالصَّوَابُ: مَعَ مَنْ وَافَقَهُمْ؛ لَكِنَّ لَيْسَ لَهُمْ مَسْأَلَةٌ أَنْفَرَدُوا بِهَا أَصَابُوا فِيهَا.
 * فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَعُدُّ مِنْ بَدْعِهِمْ: «الْجَهْرُ بِالْبَسْمَلَةِ»، وَ«تَرْكُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ»: إِمَّا مُطْلَقًا، وَإِمَّا فِي الْحَضَرِ، وَ«الْقُنُوتُ» فِي الْفَجْرِ، وَ«مُتَعَمَّةَ الْحَجِّ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا عُلَمَاءُ السُّنَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ فِيهَا: الْقَوْلُ الَّذِي يُوَافِقُهُمْ، كَمَا يَكُونُ الصَّوَابُ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُخَالَفُهُمْ، لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةً، فَلَا تُنْكَرُ إِلَّا إِذَا صَارَتْ شِعَارًا لِأَمْرٍ لَا يُسَوَّغُ، فَتَكُونُ دَلِيلًا عَلَى مَا يَحِبُّ انْتِكَارَهُ، وَإِنْ كَانَتْ نَفْسُهَا يُسَوَّغُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٤ ص ٣٨٠)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ٢٧٣)، وَ«الْمُعْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١ ص ٣٦٠).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ١٥٠): (وَكَذَلِكَ الْجَهْرُ بِالْبِسْمَلَةِ، هُوَ مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ... لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْعِرَاقِ: أَنَّ الْجَهْرَ كَانَ مِنْ «شِعَارِ الرَّافِضَةِ»، وَأَنَّ «الْقُنُوتَ» فِي الْفَجْرِ كَانَ مِنْ شِعَارِ «الْقَدْرِيَّةِ الرَّافِضَةِ».

* حَتَّى أَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ يَذْكُرُونَ فِي عَقَائِدِهِمْ: «تَرَكَ الْجَهْرُ بِالْبِسْمَلَةِ»؛ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ شِعَارِ الرَّافِضَةِ.

كَمَا يَذْكُرُونَ: «الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»؛ لِأَنَّ تَرَكَهُ كَانَ مِنْ «شِعَارِ الرَّافِضَةِ». اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٨٠): (وَكَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ أئِمَّةِ الْأَمْصَارِ يَعُدُّونَ الْإِسْرَارَ بِالْبِسْمَلَةِ مِنْ جُمْلَةِ مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ، الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا أَهْلُ السُّنَّةِ عَنْ غَيْرِهِمْ، كَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَنَحْوِهِ). اهـ

هَذَا آخِرُ مَا وَقَفَنِي اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي بِهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم

وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

